المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

اجتماع افتراضي، 19 – 20 آب/أغسطس 2020

مؤتمر بالحضور الشخصي، 2021 في فيينا

حلقة نقاش

إقامة الاقتصادات الشاملة والمستدامة التي تحقق الرفاه والعدالة للجميع

الخميس، 20 آب/أغسطس، 15:10 – 15:55

مذكرة توضيحية

"هناك ما يكفي في العالم لحاجة الإنسان،

ولكن ليس لجشعه."

مهاتما غاندي

إنه من البديهي أن العالم يحارب حالياً تفاوتات اجتماعية، واقتصادية غير مسبوقة، وأوبئة، وفقراً، وهلاك البيئة، وسكان شباب منتجين لكن يائسين. تمت صياغة أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 من أجل الاستجابة بشكل إضافي لهذه التحديات. لكن أصبح تنفيذها وتحقيقها السريعين بعيدين المنال. تشكل هذه المناقشة حول الاقتصادات الشاملة، والعدالة، والرفاه نداءً واضحاً للجميع، لا سيما البرلمانات، لتصبح أبطال التغير والمسعى الاقتصاديين لتحقيق الاقتصادات الشاملة، والمستدامة، والعادلة للجميع.

وعلى المستوى العالمي، تتوفر الموارد بشكل كافٍ كي يتمتع الجميع بحياة كريمة. وبدقة شديدة، ذكر مهاتما غاندي عن حق أن " **هناك ما يكفي في العالم لحاجة الإنسان، ولكن ليس لجشعه.**" ومع ذلك، بدت الشروط الأساسية للرفاه بعيدة المنال للأغلبية العظمى لشعوب العالم، المحاصرين في نظام اقتصادي موّجه أكثر نحو تحقيق نمو، وأرباح، ومنافسة بدلاً مما يهم أكثر – السعادة، وتلبية حاجات الناس، والتضامن بين الناس. إن المجتمع ينهار، والمناخ يتغير، والنظم الإيكولوجية تتدهور، والموارد تستنفد، ونسف وباء فيروس كورونا

(كوفيد-19) الأنظمة الصحية، ومن الواضح أن الحضارة تتراجع نحو حالتها البدائية الموجهة من مبادئ الانتقاء الطبيعي، بحيث أن الأفراد ذوي الصفات المحددة أكثر قدرة على البقاء على قيد الحياة.

وفي الواقع، يعتبر عدم المساواة، والتهميش فكرة مهيمنة متكررة في عصرنا. تملك أقلية ضئيلة الثروة عينها مثل الـ3.6 مليار شخص الأشد فقراً. يؤثر الفقر المتعدد الأبعاد – انعدام الرعاية الصحية الملائمة، والتعليم، والغذاء، والنظافة، والمأوى، من بين صعوبات أخرى – على 1.3 مليار شخص، ويكسب نصف سكان العالم أقل من 5.5 دولار أمريكي يومياً. يستهلك حوالى 20% من سكان العالم، لا سيما في البلدان المرتفعة الدخل، نسبة 75% من موارد العالم.

ويجلب وباء كورونا (كوفيد-19) معه واحدة من أعظم الأزمات الاقتصادية العالمية في عصرنا. ففي كل أنحاء العالم، تعاني الشركات في جميع القطاعات العديد من الخسائر، بينما تقدر منظمة العمل الدولية أن ما يعادل 303 مليون وظيفة قد تم خسارتها نتيجة للوباء.

وبسبب التمييز الذي يأخذ طابعاً قانونياً، تتقاضى النساء أجراً أقل من الرجال للوظيفة عينها، ولديهن الحصول على فرص اقتصادية، وتمويل أقل، ويؤدين معظم العمل المنزلي غير المأجور.

ويزداد عدم المساواة في عالم العمل بسبب ضعف حماية العمال، والنقابات الأضعف، وفعلية أقل في الأجور، وسياسات سوق العمل المرنة للغاية، وكذلك، بروز اقتصاد العمل الحر المرتبط بالتكنولوجيات الجديدة لتوفير العمالة.

ونظراً لهذه الوقائع الجديدة، سيتعين الآن على البرلمانات والحكومات لضمان أن إعادة بناء الاقتصاد يحدث بطريقة منصفة اجتماعياً ومستدامة. وإلا، سيظل عدم المساواة يزيد، وسنبتعد أكثر عن هدف الاقتصادات الشاملة والمستدامة التي تؤمن الرفاه، والعدالة للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، تعيش الأغلبية العظمى من سكان العالم المستبعدة من فوائد التكنولوجيات الجديدة بالفقر، وفي البلدان النامية التي لا تستفيد من مكاسب الثورة الصناعية الكبرى. يمكن للانترنت، باعتبارها أداة، أن تساعد على إضفاء الديمقراطية على المعلومات، وتيسير الوصول إلى الفرص. لكن، غالباً ما تعود فوائد

التكنولوجيات الجديدة بصورة غير متناسبة إلى أقلية من أصحاب المهارة المعرفية، وأصحاب رؤوس الأموال. في حال لم تكن هذه التكنولوجيات متاحة بصورة متساوية في جميع أنحاء كوكب الأرض، تسبب في إدامة اللامساواة.

وتشمل التفاوتات الأخرى التي تؤثر على الرفاه، والعدالة:

- إمكانية محدودة للوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وشبكات الأمان، والبنية التحتية العامة في العديد من البلدان.
- نظام تجاري ومالي عالمي مفكك لا يزال غير منصف بصورة أساسية للبلدان النامية، لا سيما لأنه يديم تبعيتها لصادرات السلع الأساسية ذات القيمة المضافة المنخفضة، ويحول دون اكتساب قدراتها الصناعية.
- عدم المساواة في الحصول على تعليم العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات.
- عدم كفاية البنية التحتية مثل الكهرباء لدعم التحول الصناعي في البلدان النامية.
- نظام لإنتاج الأغذية وتوزيعها يدعم الأعمال التجارية الزراعية الكبرى ويعزز أساليب الزراعة المكلفة عالية المردود على حساب الزراعة العضوية المملوكة محلياً في مساحات صغيرة.

وبينما يوافق معظم صانعي السياسات على ضرورة معالجة على الأقل بعض من هذه المسائل باعتبارها مرتبطة بالعدالة الاجتماعية، والاستدامة الاقتصادية، تنقسم الآراء فيما يتعلق باتخاذ القرار حول الحلول الأنسب. تستند هذه الحلول كلها على النهج ذي الشقين التقليدي لتحفيز النمو كشرط أساسي لزيادة حجم الاقتصاد إلى جانب سياسات التوزيع الاستباقية لضمان أن جميع قطاعات المجتمع، بما فيها العمال، والفئات الأكثر تهميشاً تستفيد من منافع النمو الاقتصادي.

وبالرغم من ذلك، إنه من غير المحتمل أن تنجح المراهنة على النمو للحد من عدم المساواة وتحسين الرفاه لسببين. أولاً، لا يرجح أن تتحقق مستويات أعلى ملموسة من النمو العالمي بسبب مجموعة من العقبات الهيكلية، بما فيها انخفاض إنتاجية اليد العاملة بالرغم من توافر التحسينات التكنولوجية الجديدة، ومستويات

ديون لا يمكن تحملها، وأسواق استهلاكية مشبعة (في البلدان المتقدمة النمو)، الأمر الذي يدفع بعض الاقتصاديين إلى التحدث عن "الركود المزمن". تجدر الإشارة إلى أن ذلك كان يحدث قبل أن تتحقق العواقب الاقتصادية الوخيمة الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، الأمر الذي أدى إلى إلقاء ظلال الشك على احتمال توافر نمو اقتصادي مستدام في المستقبل القريب.

وثانياً، بينما تعتبر الوظائف والإيرادات ضرورية لاستدامة سبل كسب العيش، في الواقع تؤدي زيادة النمو إلى نتائج عكسية من وجهة النظر البيئية، والرفاه. تبين الأدلة أنه أبعد من مستوى معين من الدخل، والاستهلاك الذي يحتاجه الجميع، لا يؤدي النمو الاقتصادي الإضافي إلى تعزيز الرفاه. بالرغم من مختلف المحاولات للنمو الاقتصادي الأخضر، لا يزال الأثر الإيكولوجي العالمي يتدهور بما أن الاقتصاد العالمي يستهلك موارد أكثر مما هي متوفرة، أو يمكن أن تتجدد خلال دورة حياتها الطبيعية. بالمعدل الحالي للنمو – الذي كان منخفضاً نسبياً قبل فيروس كورونا (كوفيد-19) – قد يستغرق الأمر على الأقل ما يعادل أربعة كواكب في غضون بضعة عقود لتأمين إمداد سكان العالم أجمع بنمط حياة استهلاكية للطاقة، والموارد بشكل كثيف، السائد في العالم المتقدم النمو اليوم.

ولكل هذه الأسباب، تتطلب إقامة الاقتصادات الشاملة والمستدامة التي تحقق الرفاه والعدالة للجميع البحث عن حلول جديدة، واحتمالية تصميم نموذج اقتصادي جديد بالكامل. ينبغي على توجيهات السياسة الهادفة إلى معالجة مختلف أوجه التفاوت الموجودة في اقتصاد اليوم أن تصاغ ضمن نموذج اقتصادي متمحور أكثر حول الإنسان.

ويتضمن قسم من هذا النموذج نماذج من الاقتصاد الأخضر، واقتصاد المشاركة، واقتصاد التضامن، ونماذج الأعمال الشاملة التي تعطي للعمال والمستهلكين، والمجتمعات صوتاً أقوى في قرارات الإنتاج، والإدارة البيئية المحلية، والمزيد من الاستثمار في المنافع العامة مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والدعم الاستباقي للإنتاج المحلي، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومحاسبة بيئية وللرفاه جديدة لاستكمال الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره المؤشر الأساسي للتقدم وبالتالي استبداله.

أسئلة توجيهية:

مع الأخذ بالاعتبار الدور الفريد للبرلمانات بصفتها هيئات تداولية حيث ينبغي عليها أن تمثل جميع الناس، بمن فيهم الأكثر تهميشاً، ستبحث حلقة النقاش في الأسئلة التالية:

- ما هي الخطوات التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لتحقيق اقتصاد جديد لرفاه الإنسان ويمكن القيام بها، بالنظر إلى الموارد المحدودة لكوكب الأرض؟
- كيف يمكن للبرلمانات ضمان أن الإجراءات لإعادة بناء الاقتصاد بعد أزمة فيروس كورونا منصفة ومستدامة من وجهة نظر اقتصادية، وبيئية؟
- كيف يمكن للبرلمانات ضمان إدماج الشباب ورفاههم في التنمية الاقتصادية؟
- كيف يمكن للبرلمانات دعم الحكومات لضمان استدامة الأعمال، والوظائف بعد الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء فيروس كورونا؟
- بحسب منظمة العمل الدولية، تأثر حوالى 1.6 مليار عامل في الاقتصاد غير النظامي تأثراً شديداً بإجراءات الإقفال التام. ماذا توصي الحكومات في البلدان النامية لحمايتهم؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات من أجل ضمان الانتقال من اقتصاد غير نظامي إلى اقتصاد نظامي؟
- ما هي المؤشرات، غير الناتج المحلي الإجمالي، التي يمكن أن نستخدمها لقياس رفاه المجتمعات؟
- كيف يمكن للتكنولوجيات الجديدة للثورة الصناعية الرابعة، وأساليب الانتاج ذات الصلة أن تجعل الاقتصادات أكثر شمولية واستدامة؟
- كيف يمكن لمشاركة الناس والديمقراطية أن تساعد في دعم الاقتصادات، وما هو دور البرلمانات في ذلك؟

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

UN75 2020 AND BEYOND | SHAPING OUR FUTURE TOGETHER

REPUBLIC OF AUSTRIA
Parliament

Fifth World Conference of Speakers of Parliament

Virtual meeting, 19-20 August 2020
In-person conference, 2021 in Vienna

Panel discussion

Forging inclusive and sustainable economies that deliver well-being and justice for all

Thursday, 20 August 2020, 3.10–3.55 p.m.

Concept note

"The world has enough for everyone's need,
but not enough for everyone's greed."
Mahatma Gandhi

It is a seminal axiom that the world is currently battling unprecedented socioeconomic inequalities, pandemics, poverty, the decimation of the environment and a prolific but despondent youthful population. The 2030 Sustainable Development Goals were crafted to respond positively to these challenges. But their expeditious implementation and attainment have become elusive. This debate on inclusive economies, justice and well-being is a clarion call for everyone, particularly parliaments, to become champions of economic change and endeavour to achieve inclusive, sustainable and just economies for all.

Globally, there is no shortage of the resources needed for everyone to enjoy a decent life. Befittingly, Mahatma Gandhi rightfully noted that **"the world has enough for everyone's need, but not enough for everyone's greed"**. Nonetheless, basic conditions for well-being appear unattainable to the vast majority of the world's people, who have been trapped in an economic system geared more for growth, profit-making and competition rather than for what matters most – happiness, the satisfaction of human needs, and solidarity among people. Society is crumbling, the climate is changing, ecosystems are collapsing, resources are depleting, the COVID-19 pandemic has torpefied health systems, and civilization is clearly regressing toward a primordial state guided by the principles of natural selection, whereby individuals with certain traits are better able to survive.

Inequality and exclusion are in fact the leitmotif of our age. A tiny minority holds the same wealth as the poorest 3.6 billion people. Multidimensional poverty – the lack of proper health care, education, nutrition, sanitation and housing, among other hardships – affects 1.3 billion people, and half of the world's population earns less than US$ 5.5 per day. About 20 per cent of the world's population, mostly in high-income countries, consume 75 per cent of the world's resources.

The COVID-19 pandemic brings with it one of the greatest global economic crises of our time. All over the world, companies across all sectors are suffering severe losses, while the International Labour Organization estimates that the equivalent of 300 million jobs may have been lost as a result of the pandemic.

Because of legalized discrimination, women are paid less than men for the same work, have limited access to economic opportunities and financing, and perform most of the unpaid domestic work.

Inequality in the world of work is driven further by weak worker protections, weaker unions, lower effective wages, and overly flexible labour market policies, as well as the rise of the gig economy associated with labour-saving new technologies.

Given these new realities, it will now be up to parliaments and governments to ensure that the rebuilding of the economy happens in a socially equitable and sustainable way. Otherwise, inequality will remain on the rise, and we will move even further away from the goal of inclusive and sustainable economies that deliver well-being and justice for all.

In addition, the vast majority of the world's population that is excluded from the benefits of new technologies is living in poor and developing countries which have not enjoyed the gains of the Fourth Industrial Revolution. The internet as a tool can help to democratize information and enable access to opportunities. However, the benefits of new technologies often accrue disproportionately to a minority of knowledge workers and capital owners. If these technologies are not equally accessible throughout the planet, they perpetuate inequalities.

Other imbalances that impact well-being and justice for all include:

- Limited access to social services, safety nets and public infrastructure in many countries
- A dysfunctional global trade and financial regime that remains fundamentally unfair to developing countries, including by perpetuating their dependence on low value-added commodity exports and by making it difficult for them to acquire their own industrial capacities
- Unequal access to science, technology, engineering and mathematics (STEM) education
- Inadequate infrastructure such as electricity to support industrialization in developing countries
- A food production and distribution system that favours large agribusiness and promotes high-input expensive farming methods at the expense of small plot, locally owned organic farming

While most policymakers agree with the need to address at least some of these issues as a matter of social justice and economic sustainability, opinions are divided when it comes to deciding which solutions are most appropriate. Underlying all such solutions is the traditional two-pronged approach of stimulating growth as a necessary condition to expand the economic pie together with proactive distribution policies to ensure that all sectors of society, including workers and the most vulnerable, enjoy the benefits of economic growth.

However, betting on growth to reduce inequality and improve well-being is not likely to succeed for two reasons. First, significantly higher levels of global growth are unlikely to materialize due to a host of structural constraints, including declining labour productivity despite new technological improvements, unsustainable debt levels, and saturated consumer markets (in developed countries), prompting talk, among some economists, of "secular stagnation". It should be noted that this was already happening before the dramatic economic consequences resulting from the COVID-19 pandemic materialized, casting further doubt on the prospect of sustained economic growth in the near future.

Second, while jobs and incomes are needed to sustain livelihoods, more growth is actually counterproductive from an environmental and well-being standpoint. Evidence shows that beyond a certain level of income and consumption that everyone needs, additional economic growth does not lead to enhanced well-being. Despite various attempts at green economic growth, the global ecological footprint continues to deteriorate as the global economy consumes more resources than are available or can be regenerated within their natural lifecycle. At the current rate of growth – which was already relatively low before COVID-19 – it would take at least the equivalent of four planets in a few decades to supply the entire world's population with the same energy- and resource-intensive consumer lifestyle that is prevalent in the developed world today.

For all these reasons, forging inclusive and sustainable economies that deliver well-being and justice for all requires searching for novel solutions and possibly designing a new economic model altogether. Policy prescriptions intended to address the various imbalances that exist in today's economy need to be framed within a more people-centred economic paradigm.

Part of this paradigm includes green economy models such as the circular economy, the sharing economy and the solidarity economy, inclusive business models that give workers, consumers and communities a greater voice in production decisions and local environmental management, greater investment in public goods such as education, health care and infrastructure, proactive support of local production and of small and medium enterprises, and new environmental and well-being accounting to complement and eventually replace GDP as the leading indicator of progress.

Guiding questions:

Bearing in mind the unique role of parliaments as deliberative bodies in which all people, including the most vulnerable, need to be represented, the panel will explore the following questions:

- What steps can parliaments make towards a new economy for human well-being that is also feasible given the finite resources of the planet?
- How can parliaments ensure that measures to rebuild the economy after the coronavirus crisis are equitable and sustainable from an economic and environmental standpoint?
- How can parliaments guarantee inclusion and well-being of young people in economic development?
- How can parliaments support governments to ensure sustainability of businesses and jobs after the economic crisis resulting from the coronavirus pandemic?
- According to the International Labour Organization, approximately 1.6 billion workers in the informal economy have been significantly affected by lockdown measures. What would you recommend to governments in developing countries to protect them?
- What actions should be taken by governments in order to ensure a transition from the informal to the formal economy?
- What indicators other than GDP could we use to measure well-being of societies?
- How can the new technologies of the Fourth Industrial Revolution and related production methods contribute to making economies more inclusive and sustainable?
- How can people's participation and democracy help support inclusive economies and what could be the role of parliaments in this?